



حماية بقوة القانون

## التغيير الطوعي خارج التغطية في المجتمعات العربية

### هل تكفي القوانين لتغيير السلوك وضبطه في مجتمعات العادات والتقاليد

الكثير من الناس "مجرمين" وبالتالي تتخطى عزيمة المواطنين من أن يصبحوا مُبلّغين عن المخالفات.

وفي الواقع، يرى العديد من علماء الاجتماع أن ميلنا إلى إنشاء القواعد والالتزام بها وفرضها هو الأساس ذاته للحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من احتجاج الناس على القوانين، تبدو القواعد راسخة على حضنا النووي. ففي البشر نترسخ القواعد في وقت مبكر. وتظهر التجارب أنه يمكن تعليم الأطفال، في سن الثالثة، قواعد تعسفية تماماً لممارسة لعبة ما. وتعد قدرة الجنس البشري على فرض القواعد التعسفية أمراً بالغ الأهمية لنجاحه كنوع.

لكن خبراء يحذرون من أن تكون هذه الطريقة تفتح أبواب الاستبداد. ويمتلك البشر إحساساً قوياً بالرغبة في فرض أنماط من السلوك قمعية أحياناً.



إعادة تصنيف التحرش الجنسي في مصر كجناية تؤكد خطورة هذا السلوك على المجتمع

ويمثل أحد المخاطر في أن القواعد يمكن أن تطور نسقها الخاص، إذ يمكن للناس أن يصبحوا متحمسين للغاية بشأن القواعد التعسفية للباس أو القيود الغذائية أو المعاملة المناسبة للمقدسات لدرجة أنهم قد يفرضون أشد العقوبات للحفاظ عليها.

وغالباً ما يلجأ السياسيون المادجون والمتطرفون الدينيون إلى مثل هذا الانتقام، وكثيراً ما تنتشر الدول القمعية في فرض الامتثال للقواعد، لمجرد أنها هي القواعد.

ليس ذلك فحسب، بل إن انتقاد القواعد أو عدم تطبيقها (على سبيل المثال عدم لفت الانتباه إلى شخص يرتدي ملابس غير مناسبة) يصبح انتهاكاً يتطلب العقاب نفسه.

ويطلق علماء اجتماع على ذلك تسمية "زحف القاعدة" إذ تتم إضافة القواعد وتوسيع نطاقها، بحيث يتم تقليص حزمة الحرية بشكل متزايد.

إلى إصدار أحكام بشأن المخاطر والمخالفات قبل اتخاذ قرار بشأن الانحراف في نشاط محظور. ووفقاً لذلك يعتمد التحليل الاقتصادي القياسي على افتراض أنه إذا كانت التكلفة المتوقعة للسلوك - المكونة من شدة العقوبة واحتمالية حدوثها - تتجاوز المنفعة المتوقعة، فسوف يمتنع الأشخاص عن هذا السلوك.

وفي الواقع، يفترض التحليل الاقتصادي القياسي أن الاستمالة حول تأثير القانون على السلوك البشري تبدأ وتنتهي بافتراض أن السلوك يستجيب للمكافآت والعقوبات. وفي الوقت نفسه وبالتوازي مع ذلك، يحاول القانون صراحة تشكيل المعتقدات الأخلاقية للمواطنين. فعندما يحرم القانون القتل، فذلك لأن القتل شرير، ولغة القانون أحياناً توضح الآثار الأخلاقية للفعل المحظور. وهكذا، يصنف القانون الجنائي القتل غير المتعمد الذي يرتكب "بقلب خبيث" على أنه جريمة قتل، لكن القتل غير المتعمد هو مجرد قتل غير متعمد.

ويؤكد خبراء أن القوانين مصممة لتشكيل المعتقدات حول الواجب الأخلاقي. ويشرحون كيف أن القوانين يمكن أن تعبر عن القيم - يمكن تحميل التشريعات بأفكار الأخلاق، الصواب والخطأ - والتي بدورها يمكن أن تؤثر على السلوك. وإذا توقعنا أن يتبع الآخرون (أو لا يتبعوا) قانوناً، فقد يكون لذلك تأثير على سلوكنا.

وتقول مدربة التنمية البشرية قدس العوني أن هذا ينطبق على العديد من الجرائم المحتملة الأخرى أيضاً؛ إذ يتأثر الناس بالقيمة التي ينسبون لها هم ومجتمعهم الخاص لقوانين محددة، وتضرب مثالاً على ذلك إذ تقول "نادراً ما تطبق الشرطة القوانين التي تحظر التدخين في الميادين العامة، ومع ذلك فإن معظم الناس يلتزمون بهذه القوانين في بعض البلدان وليس في بلدان أخرى".

#### النوافذ المكسورة

ادعى بحث عن "نظرية النوافذ المكسورة" في الثمانينات أن ارتفاع معدل الجرائم الخطيرة في المدن كان نتيجة للمواقف المتساهلة تجاه الجرائم الأصغر مثل الكتابة على الجدران والتخريب والنهب من دفع أجرة مترو، ونتيجة لذلك، تبنت مدن استراتيجيات سلوكاً أكثر صرامة لحفظ الأمن في العقود التالية.

ولكن خبراء يقولون إن "القوانين سيئة التصميم - شديدة الصرامة - لنوع واحد من السلوك يمكن أن تجعل القوانين ضد أنواع السلوك الأخرى غير فعالة تماماً". وتكمن المشكلة في أن تلك القوانين الصارمة للغاية تجعل

ف"تراخي القوانين" في العالم العربي يسمح بتزايد هذا النوع من الجرائم، إذ توحى الأحكام المخففة بأنه بإمكان أي رجل أن يقتل ابنته أو اخته أو زوجته "دون عقوبة" كما تقول بنان أبو زين الدين الناشطة النسوية الأردنية.

كما أن الخلل القانوني الذي يعاني منه الأردن هو نفسه في مصر وعدد من الدول العربية الأخرى.

#### المجتمعات العربية التي تحكمها العادات والتقاليد، تضع نفسها فوق القانون، ويظهر القانون فيها بصعوبة ويتطور ببطء

وسبق أن رفض البرلمان الأردني مرتين تعديل المصاد المتعلقة بقتل الشرف، وما زال البرلمان الكويتي عاجزاً عن إسقاط الأعداء المخففة لقتل الشرف منذ سنوات.

وبالرغم من أهمية مراجعة القوانين لتحقيق الردع كما تقول الناشطة النسوية الأردنية بنان أبو زين الدين إلا أنها وحدها غير كافية لمواجهة الظاهرة المنتشرة.

فمثلاً في الأراضي الفلسطينية لم يسهم تعديل القانون في تراجع حالات قتل النساء. وتؤكد زين الدين أن تغيير الثقافة التي تدبر الضحية هو

أول طريق الحل، فهناك حاجة لتغيير المفاهيم المجتمعية التي تربط الشرف والعيب بسلوك المرأة، وتطبع العنف تجاهها" لوقف هذه الممارسات. وهذا التغيير سيسهم أيضاً في بناء قاعدة شعبية تضغط من أجل تعديل التشريعات المعطلة في البرلمان.

وتقول العوني إن القوانين ضد جرائم الشرف كانت غير فعالة لأنها تتعارض مع الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور، والتي لا تنفي الآخرين أيضاً عن التدخل لوقف إراقة الدماء.

وقالت إنه في حين أن القوانين التي تتعارض مع المعايير من المرجح ألا يتم إنفاذها، فإن القوانين التي تؤثر على السلوك يمكن أن تغير المعايير بمرور الوقت.

ويقترح علماء الاجتماع طريقتين محتملتين لتغيير المعايير بنجاح: جهود واضحة للغاية لتغيير السلوك بزعامة قادة في المجتمع، أو تغييرات تدريجية في القوانين على مدى فترات من الزمن.

#### القانون يشكل القيم

لا شك أن القوانين تكون فعالة في بعض الأحيان لأنها مدعومة بالتهديد بتنفيذ عقابي. يدفع هذا التهديد الأفراد

أخرى فإن التركيز على "التقاليد" في القانون العربي يهتم بإسراخ الأنظمة القانونية القائمة على "تحديد المجتمع لحرية الفرد واحتوائه". ورغم ذلك فإن ما يعتبر "تقاليد" محل خلاف وهناك العديد من القيم المتنافسة التي تم ترسيخها كقيم تقليدية شرعية داخل كل دولة عربية. ويعتبر علماء اجتماع أن "الإنسان خادم الماضي في المجتمعات التقليدية، ويصوغ المستقبل في المجتمعات الغربية".

وتقول مدربة التنمية البشرية قدس العوني إن الأعراف في المجتمعات العربية غالباً ما تكون راسخة لدرجة أن الناس لا يلاحظون حتى مدى تشكيل السلوك، حتى أنها تجعل السلوك يبدو طبيعياً. وتعتبر مدربة التنمية البشرية أن الجانب السلبي هو أن مثل هذا التوافق يمكن أن يجعل تغيير المعايير السلبية للغاية أمراً صعباً.

ويؤكد المحامي المصري طارق عبدالعال أنه "من المفترض أن يكون القانون نابعاً من المجتمع، كمخرج لتطلعاته، وليس قانوناً فوقياً، لهذا يجب نقاشه عموماً بقدرة المجتمع، ولا تكون صناعة القانون من داخل غرف مغلقة منفصلة عن المجتمع، وليست على دراية باحتياجاته وتطلعاته التشريعية".

إن القوانين التي تتجاهل الأعراف الاجتماعية قد تأتي بنتائج عكسية، سواء تعلق الأمر بالضرائب في مصر أو جرائم الشرف في الأردن.

ويتساهل القانون في بعض القضايا على غرار القتل تحت مسمى الشرف، وعادة في هذه الحوادث، إذا ما وصلت للضحايا، تدبج الضحية مرتين، مرة بالقتل ومرة بالسنسرت على المجرم وتبرئته اجتماعياً وقانونياً.

هل يغير التشريع طريقة التفكير والتصرف في المجتمعات العربية خاصة أن هذه المجتمعات لا تفكر في إصلاح الإخلالات في منظومة حياتها "البالية" إلا بواسطة القوانين المسقطّة؟ وهل يطلب الناس "تنبيهات" من مؤسسات الدولة لتغيير السلوك، أم أن البشر يتمتعون بقدرة كبيرة من الاستقلالية والإرادة الحرة للسيطرة؟

● القاهرة - "لا تحسبها اختك بل 5 سنوات سجنًا و200 ألف جنيه"، قالت الطالبة المصرية راندا (21 عاماً) تعبيراً عن احتفائها بالقانون الجديد للتحرش في مصر، مؤكدة أن العقوبات الرادعة هي السبيل الوحيد لتقويم سلوكيات المتحرشين الذين سبق أن "أمنوا العقاب فاسأؤوا الأواب".

ووافق مجلس النواب المصري على تغليب العقوبة المفروضة على مرتكبي جريمة التحرش الجنسي، ملغياً بند الغرامة المالية عن الجاني.

وبموجب المادة المعدلة من قانون العقوبات المتصلة بالتحرش الجنسي فإن الأخير أصبح جناية بعد أن كان جنحة. وتنقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع هي المخالفة والجنحة والجناية، وتعد الأخيرة أخطر أنواع الجرائم، لذلك

تعد إعادة تصنيف التحرش في مصر الجناية تأكيداً على خطورة هذا السلوك. ويقضي القانون المعدل في مصر بأن مرتكب جنابة التحرش الجنسي بسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات.

أما في حال كان للجاني سلطة وتوظيف أو أسرية أو دراسية على المجنن عليها أو مارس عليها أي ضغط أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

وكان القانون القديم ينص على حبس لمدة عام وغرامة تعادل 10 آلاف



أعراف راسخة